



# المناضل-ة

البريد الإلكتروني  
mounadila2004@yahoo.fr

عمالية • نسوية • شيوعية • أممية

موقعنا الإلكتروني  
www.almounadila.info

• تحرير الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

• نشرة غير دورية تصدر عن نيار المناضل-ة

ملحق:  
سيريزا وبوديموس:  
اليسار الثوري وتحديات التشكيلات  
الحزبية الجديدة



# المناضل-ة

البريد الإلكتروني  
mounadila2004@yahoo.fr

عمالية • نسوية • شيوعية • أممية

موقعنا الإلكتروني  
www.almounadila.info

• تحرير الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

• نشرة غير دورية تصدر عن نيار المناضل-ة

ملحق:  
سيريزا وبوديموس:  
اليسار الثوري وتحديات التشكيلات  
الحزبية الجديدة



### محتويات الملحق:

- ❖ اليونان: هناك حاجة إلى منظور واضح
- ❖ تفاوض الاتحاد الأوروبي و اليونان، اتفاق مع الدائنين
- يسجن سيريزا في الاشتراكية-الليبرالية: بيان
- ❖ اليونان: "قادة أوروبا يسعون إلى عزل "فيروس" سيريزا-بوديموس قبل انتشاره بأوروبا"
- ❖ سيريزا وبوديموس: هل هو الطريق نحو سلطة الشعب؟
- ❖ تجربة حزب بوديموس في الدولة الإسبانية، أمالتها، وتحدياتها

اجتمعت يومي 28 فبراير و 1 مارس اللجنة المركزية لسيريزا لاتخاذ موقف بشأن القرارات الأخيرة. وخصوصا "التسوية" التي فرضتها مجموعة اليورو.

فشل تعديل نقدي ب 57.5٪ من الأصوات. مما يدل على الاستياء القوي داخل هذا الحزب المكون من تيارات مختلفة ملتفة حول سيناسبيزموس Synaspismos. ومع ذلك، فإن نص أغلبية تسييراس ساد بشكل واضح. ما يعكس وزن هذا الخط في سيريزا. ولكن أيضا صعوبة إيجاد توازن بين دعم التصريحات الإيجابية والمعركة ضد منطق الترويك.

### بعض الخطوات الإيجابية، ومواقف مقلقة...

في الأيام الأخيرة، تبنت الحكومة تدابير لا يمكن سوى الترحيب بها. على الرغم من أنها في حد ذاتها غير كافية لأنها "تأخذ السياق بعين الاعتبار" (صيغة صارت من الطقوس): الغذاء المجاني والكهرباء ل 300000 أسرة. والإعلان عن تقديم مقبل لمشروع قانون بشأن إعادة إدماج المسرحين من القطاع العام. بما في ذلك عاملات النظافة في وزارة الاقتصاد. وتسريح حتى اليوم 350 من المهاجرين معتقلين في ستة مخيمات للاحتجاز بالبلد؛ ووقف لإعادة الفحص لدراسة متعلقة بإقامة مرافق جديدة لشركة الدورادو مناجم الذهب. التي تدمر منطقة Skourias في الشمال (ردا على ذلك، يحتج عمال المناجم وتبقى لجان الكفاح حذرة)؛ إلخ. وأعلنت الحكومة أيضا المعركة ضد المجموعات الكبيرة لوسائل الإعلام والمتهريين الكبار من الضرائب: 3500 ملفا خاضع للتدقيق. أي 7 مليار يورو. ولكن هناك اعتراف بالعجز على إخضاع 120 مليار أورو استثمرت خارج اليونان للضريبة...

ولكن كل هذه التدابير لا تقوض الإطار الذي تفرضه الترويك. بغض النظر عن الاسم الذي تريد سيريزا أن تعطيه. وقد أضاف تسييراس في اجتماع مجلس الوزراء الأخير يوم الجمعة 27 فبراير لذلك أكاذيب: "الذين يتحدثون عن مذكرة ثالثة ينسون: انتهت المذكرات يوم 25 يناير! (...). لقد أثبتنا باللمس أن التقشف ليس هو الطريق الوحيد". والإصرار على ترديد وجود مؤامرة دبرتها ألمانيا وتدعمها اسبانيا والبرتغال. وكذلك رئيس الوزراء السابق ساماراس. خنق اليونان. وأن هذا المشروع المكيفلي قد أفلق "دولا كبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة والصين. ما دفعهم لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية ومسؤولة..."

في حين أن قائمة المقترحات التي وافقت عليها مجموعة اليورو (والبرلمان الألماني) تحافظ على منطق المذكرات (والخناق المالي!). فإن خط القيادة التي تحظى بالأغلبية داخل سيريزا سيكون التشجيع الذاتي لأنها تمكنت من فتح إمكانية الإصلاح. ولأنها قسمت المعسكر الأوروبي والدولي. ومقدمة علاوة على ذلك أطروحة المؤامرة الألمانية. ختام كل هذا في اللجنة المركزية: للحزب بالتأكيد حق الانتقاد. ولكن عليه أن يبرز وجهه أكثر الحادا...

### بناء مبادرات طبقية وحدوية

لن نطيل الكلام هنا عن تكتيكات اليمين الذي يرغب أن يصوت البرلمان على اتفاق مجموعة اليورو على أمل أن يرى سيريزا منقسمة (حتى Lafazanis زعيم الأريضية اليسارية لسيريزا. يرفض مثل هذا التصويت...) ولا عن حزب باسوك الذي يريد أن يتم الاعتراف به من قبل قيادة سيريزا على أنه أصبح أخيرا واقعيًا من خلال انضمامه إلى سياسة الحكومة السابقة... ما هو حاسم اليوم هي مواقف اليسار. وأفاق معارضة تفرض خط

الاشتراكي ذلك. فحصل انسداد. يجب في الآن ذاته النهوض بالمسؤولية. وتطبيق تفويض الناخبين. ولكن ليس بالتحالف مع الطبقة المغلقة أو قطاعات منها. أي في الحالة هذه رفض تشكيل سلطة تنفيذية مع الحزب الاشتراكي.

#### 8- أي بناء لحزب سياسي جديد؟

وأخيرا. تنطرح مشاكل إعادة تنظيم حزب بوديموس... إن تعقد الوضع الحالي يطرح مشكلة هيكلية كيان سياسي جديد. طراز حزب على نحو ما. عبر التنظيم- تنظيم وتنسيق الحلقات- تنظيم العمل السياسي. لا الاقتصار على التواصل وتنظيم نقاش وتعددية سياسية داخل حزب بوديموس. وهنا توجد. من جهة أخرى. مفارقة. فمن جهة ثمة السيماء التحررية لحركة 15 مايو. والدينامية الاجتماعية والسياسية الإسبانية. ومن جهة أخرى إغراء المركزية الفائقة حول زعيم وآلة انتخابية. ولكن الواقع أكثر تعقيدا مرة أخرى. لأن أعضاء بوديموس يطمحون إلى تمثيلهم. مثال: تيريزا رودريغيز في الأندلس. وخالف مدريد. ومثلي سرقسطة وبرشلونة.

ولكن قبل كل شيء. خلقت الانتخابات البلدية وضعا جديدا لحزب بوديموس. بحفره أو مشاركته في ائتلافات وحدوية. وتنظيم جماعات تمثيلية لانتخاب المرشحين في القوائم البلدية ومناقشة البرامج المحلية. يمكن أن تشكل هذه الانتخابات مرحلة جديدة في بناء حركة من أجل وحدة شعبية. المطلوب. بعد هذه الانتخابات. إظهار مقدرات التدبير لدى منتخبي حزب بوديموس الجدد. و بالأخص جعل هذه المواقع الانتخابية نقطة ارتكاز للارتباط بنضالات الحركات الاجتماعية. ولا سيما. كما أشار رفاقنا في جمعية مناهضة الرأسمالية anticapitalistas. أن المؤسسات ليست محايدة. كما سيتم نصب فخاخ عديدة لهم من أجل "مأسستهم". من وجهة النظر هذه. تعد الضرورة الملحة بالأ تتجاوز رواتب المسؤولين المنتخبين 1930 يورو تعد مقياسا ممتازا لضمان أن يكون المنتخبون مواطنين و أجراء مثل الآخرين...

هل تشهد أوروبا انعطافا ؟ أنشرنا إلى الوضع الخاص في اليونان والدولة الإسبانية. ولكن ضخامة الأزمة في إسبانيا وبدل شعبي جذري يشكل تغيرا في الوضع في أوروبا. طبعا. ليست الحالات قابلة للتكرار. ولكن موجة حزب بوديموس مثيرة للاهتمام كثيرا. ليس في الأوساط المناضلة وحسب. بل لدى الشباب وبنطاق أوسع. هذا يدل على إمكان التغيير. وإمكان وقف سياسات التقشف. وبوجه خاص على إمكان ظهور قوى سياسية جديدة من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

المصدر: <http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article35058>

تعريب المناضلة

قطيعة مع منطق الترويكما. وليس مجرد تدابير مساعدات إنسانية على الرغم من أنها أساسية في هذه الفترة.

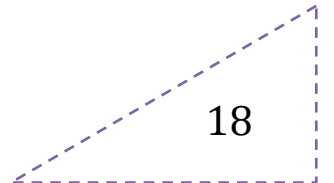
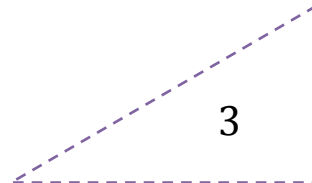
شهد الأسبوع الماضي المظاهرات الأولى أو الإعلانات في هذا الاتجاه. ولكن الحقيقة هي غياب الفعل! من جهة سيريزا. تقدم DEA خليلا نقديا يتلاقى مع تحليل تيار Antarsya. لكن سواء في تصريحات مسؤوليها أو في مناقشاتها فهي لا تقدم أي شيء ملموس ("لا خطوة للوراء"). وتبقى البدائل عموما للتحديد.

نظم جتماع الأسبوع الماضي: الأول دعت له Antarsya وغيرها. جمع زهاء ألف شخص تحت شعار " لا صندوق النقد الدولي. ولا الاتحاد الأوروبي. ليقرر الشعب شؤونه بنفسه". والثاني بدعوة الحزب الشيوعي اليوناني. جمع عدة آلاف من الأشخاص على منظور "خالف شعبي" حول الحزب الشيوعي اليوناني لوحده (مع نقد غبي ل Antarsya في جريدته!).

ومع ذلك. كل هذه المبادرات والمواقف تظهر المطلوب: إذا تمكن التيار الجذري من اقتراح مبادرات وحدوية (مظاهرات. ومقترحات بشأن الديون...). فإنه سيكون قادرا على منع الانتكاسات الحالية وسوف يسمح بالتقدم!

أثينا. A. Sartzekis

أسبوعية مناهضة الرأسمالية – 279 (04/03/2015). تعريب المناضلة





## تفاوض الاتحاد الأوروبي و اليونان، اتفاق مع الدائنين يسجن سيريزا في الاشتراكية-الليبرالية: بيان

2 مارس 2015

يكشف برنامج "الإصلاح" المودع من قبل يانيس فاروفاكيس والحكومة التي يقودها سيريزا (كـ"مكمل" لاتفاق 23 فبراير) حقيقة الاتفاق بين الحكومة و الدائنين الممثلين بالمجموعة الأوروبية: انه تخل من سيريزا يضعه على تخوم سياسة اشتراكية-ليبرالية.

يلغي هذا الاتفاق إمكان تطبيق التزامات تيسالونيك (14 سبتمبر 2014). ويقلب اتجاه قرارات كونفرانس سيريزا (يوليو 2013) حول الغاء مذكرة الترويكا والقوانين المرافقة بما هي مرحلة أولى نحو إسقاط مجمل سياسات التقشف الشرسة.

على نحو أدق:

1- فيما يتعلق بالخصخصة التي تمثل صلب الإستراتيجية النيوليبرالية.

تلزم الحكومة بعدم "إلغاء عمليات الخصخصة غير المستكملة" و " باحترام السيورة طبقا للقانون" فيما يخص عمليات التباري التي تم إطلاقها. فيما يكمن الأسوأ بالنسبة "للحالات الجديدة" في النهجية التي تستتبع أي "الكراء لأمد طويل و شراكات بين القطاعين العام و الخاص". يعني هذا قبول معمم لعمليات الخصخصة على طرف نقيض من سياسة حددتها سيريزا منذ أمد بعيد.

2- فيما يخص "سوق العمل"

تستتبع "الإصلاحات" المقترحة إلغاء الالتزام الانتخابي الواضح بإعادة العمل بالأجر الأدنى (751 يورو). باستقلال عن التفاوض مع الدائنين. لقد تم تبني "تغيير" (؟) سابع في ضباب سياسي. فيما يخص الأجر الأدنى. تتعلق التغييرات ب"الحجم و الجدول الزمني" (!) الذين سيكونان موضوع "تساور مع الشركاء الاجتماعيين" (!!) و المؤسسات الأوروبية و الدولية (!!!), (...) في ضوء تطورات الإنتاج و التنافسية (!!!),".

يعني هذا تأجيل إعادة الأجر الأدنى [إلى مستوى العام 2009] إلى أجل غير مسمى. و الأسوأ انه تم تبني عملية غير مقبولة في التفاوض حول الأجور ومعايير من صميم السياسات الاشتراكية الديمقراطية الأكثر ليبرالية.

مسألة إعادة الاتفاقات الجماعية . وهي حاسمة: تم نسف الاقتراح بربطه ببعض أفضل ممارسات الإخاد الأوروبي" (؟) وسعي إلى الإفادة من "خبرة منظمة التجارة و التنمية الاقتصاديين".

نعيد إلى الأذهان أن "دراية" تلك المنظمات الدولية. التي التزمت الصمت في العشرين سنة الأخيرة من العدوان النيوليبرالي للرأسمال- نشيطة جدا في محو تدريجي لحقوق الأجراء بجملة أفكار توصف بالذكية. " وسيدرج في البرنامج التزام بـ" مقارنة تدريجية جديدة في الاتفاقات الجماعية تنطوي على توازن بين المرونة و العدالة (!!!)" خلال العشرين سنة المنصرمة. سعي كثيرون الى التوازن بين المرونة و الأمان (المرونة أمانة" لكن ما من أحد وجد غير الإجبار على المرونة و الليونة ...

خالفات وحدوية. ولكن تلك القوائم حققت. ويا لمكر التاريخ. نتائج جيدة. لا بل وسعت نفوذ حزب بوديموس. وحتى أنه حصل بناء ما يسميه رفاقنا "وحدة شعبية" حول المجالس التمثيلية التي شكلت القوائم ونظمت الحملة. وقد بتنا نرى بالفعل أن الدينامية كانت ايجابية جدا في مدريد. ولكن أيضا في برشلونة. وقادس وسرقسطة وغيرها من المدن.

### 6- والمسألة القومية

إن للمسألة القومية. اي مسائل كاتالونيا والباسك وغاليسيا. مكانة مركزية في دولة لم تشهد ثورة برجوازية. ولم تضمن من جراء ذلك الظروف الملائمة لتشكيل دولة موحدة. قيادة حزب بوديموس لها رأي آخر. إن إغليسيس إذ يتكلم عن السيادة الوطنية. أو العملية التأسيسية. يفكر في اسبانيا وليس في أم اسبانيا. ويتناول العملية التأسيسية بما هي قطعة مع دستور 1978. دون أن تشمل عمليات تأسيسية على نطاق قوميات كاتالونيا والباسك. ولا يدافع صراحة على حق تلك القوميات في تقرير مصيرها. وإذ يشير إلى اختيار الكتالونيين لمصيرهم. لا يحدد أشكاله. لا بل يقول إنه يفضل بقائهم في الدولة الإسبانية. وفي الواقع . تمثل المسألة الوطنية. في كاتالونيا كما في الباسك. موضوع توتر في المعسكر الشعبي: إن أن قسما من الطبقات الشعبية "استقلالي". فيما قسم آخر. بخاصة العمال المهاجرين القادمين من مناطق أخرى بإسبانيا. وخاصة الأندلس. لا يشاطرون هذا الشعور. لذا يجب البحث عن سبل تجميع. مع مراعاة هذه التمايزات.

يجب على سياسة تشكل كتلة اجتماعية وسياسية موحدة لجميع الطبقات الشعبية. بكل حساسياتها. أن تنطلق من حق تقرير المصير. يجب أن تتيح طرح مسألة الاستقلال. دون جعلها شرطا مسبقا للتجميع. وهذا ما قام به فعلا زعماء أرضية "برشلونة مشتركة". وبخاصة أدا كولاو. و Alda Colau وفي كاتالونيا. سيكون مدعاة أسف بالغ أن يفشل التقدميون في إرساء خالف يشمل قوى "برشلونة مشتركة" والقوميون المناهضون للرأسمالية في حزب "ترشيح الوحدة الشعبية". وأن يرفض هؤلاء. باسم الاستقلال. بناء كتلة معادية للتقشف. لذا يجب مناقشة شروط مثل هذا التحالف.

### 7- أي سياسة خالفات؟

ثمة قضية أخرى معقدة. إنها التحالفات. ليس احتمال قيام حكومة بقيادة حزب بوديموس أنيا. لذا يتوجب تحديد سياسة وحدوية تأخذ بالاعتبار التطلعات الشعبية.

في هذه المرحلة. قدمت قيادة بوديموس توجيهين رئيسيين: أولا. بذل كل مستطاع لإزاحة الحزب الشعبي (حزب يشمل قطاعات اليمين واليمين المتطرف ) من السلطة. ولتقريب درجة عنف المواجهة مع الحزب الشعبي إلى الأذهان. نشير. مثلا. إلى أن عمدة بلدية مدريد دعت سكان المدينة إلى التعبئة ضد "الشيوعية". و"ضد السوفيات". إن الاستقطاب الاجتماعي والسياسي حاد جدا. ويفضي التوجيه الثاني برفض أي حكومة إقليمية أو بلدية مع الحزب الاشتراكي. ثاني أحزاب التقشف و"الطبقة المغلقة". هذه السياسة أساسية. لأن دخول حزب بوديموس. من موقع خاضع. خالفات يهيمن عليها الحزب الاشتراكي. يعني نهاية فريدة بوديموس المتمثلة في رفضه نظام "الطبقة المغلقة" وكونه خارج النظام. أي نهاية مصدر قوته.

بعد تأكيد هاذين المبدئين الكبيرين. ستطرح حالات عديدة في تعيين ترشيحات لمناصب العمدة أو رئيس السلطة التنفيذية الإقليمية. و سوف تناقش بلا شك اتفاقات لمنع الحزب الشعبي من الفوز بمنصب العمدة أو إتاحة انتخاب عمدة من حزب بوديموس. وقد طالب حزب بوديموس وتريزا رودريغيز بإجراءات دنيا للتصويت لتنصيب حكومة الأندلس. منها خلو تام من الفساد . ونقل اعتمادات مالية بين أبواب الميزانية لفائدة خدمات الصحة والمدرسة. وقطع منطقة الأندلس مع البنوك التي طردت السكان من منازلهم. رفض الحزب

أبدت قيادة حزب بوديموس. وبخاصة بابلو إغليسياس. مقدرة كبيرة في اختيار مركزة المعركة السياسية. وفي مهارات التواصل السياسي. وخاصة هدف بناء حركة شعبية وطنية لمكافحة "الطبقة المغلقة". تتمثل إحدى مرجعيات بابلو إغليسياس. ومن معه. في فكر إرنستو لاكلو. الفيلسوف الأرجنتيني الذي وضع نظرية حول مفهوم "الشعبوية" انطلاقاً من تجربة خوان بيرون في الأرجنتين. الشعبوية. بنظر لاكلو. هي هدف لف الجماعة الوطنية حول زعيم على أساس أدنى قاسم مشترك. ثم تحديث هذا المقاربة. حسب بابلو. من قبل التشايفية. شكلت هذه المرجعيات أساس إستراتيجية التجميع حول "أمور دالة عائمة signifiants " flottants. أي مرجعيات عامة تكون قادرة على تجميع الشعب وتشكيله. إنها مفاهيم السيادة الوطنية والعدالة والحقوق الاجتماعية. والمصلحة العامة.

يحاول إغليسياس. العارف لتاريخ الثورة الروسية. تأويل هذه الإستراتيجية بطريقة أشد راديكالية. بل قارن بشعارات البلاشفة حول "الخبز والسلام والحرية. والأرض". تنطوي هذه المقاربة على مسألتين تستدعيان فكهما. الهاجس الأول. وهو صائب. متمثل في محاولة تركيز برنامج الحزب السياسي في بعض المطالب أو الشعارات. قد ينتقدني البعض. لكنني أعتقد أن قيادة حزب بوديموس على حق إذ تريد القطع مع البرامج فائقة الغزارة. وبالغلة التفصيل. ولكن الأمر الثاني. الداعي للنقاش في بعض أبعاد سياسة حزب بوديموس هذه. هو تلطيف بعض المطالب. بمرر التبسيط. لأنها ستؤدي إلى انقسام "المجتمع" أو تنطوي على مواجهات طبقية بالمعنى الواسع. قد يفضي هذا التصور الاختزالي إلى تجنب قضايا رئيسية. منها مثلاً المسائل التالية: إلغاء الديون؟ أي تنظيم للنظام المصرفي؟ مسألة التأميم والملكية؟ كما قد يؤدي هذا التصور الاختزالي إلى تجنب أو بخس قضايا مثل القوميات. وحق وقف الحمل إرادياً. إذا كان لابد من التركيز على واحد أو اثنين من المطالب المركزية. فيجب أن تربط بين مشاعر ملايين المواطنين والعمال ومنطق مغاير يشرع في القطع مع التقشف الرأسمالي. ومع سلطة الطبقات المسيطرة.

ثمة الآن. بوجه خاص مع ظهور حزب "مواطنون" (حزب بوديموس اليمين) حاجة إلى حدود واضحة. وحول هذا جرى نقاش في قيادة حزب بوديموس حول مفهوم "احتلال المركز أو مركز ثقل الحياة السياسية". وتبلورت مقاربتان. تقوم الأولى على البقاء في "الغموض أو أمور دالة غامضة" لكسب أصوات الناخبين في الوسط. ما يعني عملياً تخفيف البرنامج؛ ومقارنة ثانية مؤداها التركيز على ضرورة الرد على أزمة النظام الرأسمالي. وليس على الفساد المالي وحسب. وجمع المعسكر الاجتماعي الخاص بنا. من إجراء وعاطلين عن العمل. وطبقات شعبية وحتى "شعب اليسار". سيما ضد سياسة يمين الوسط التي يمثلها حزب "مواطنون". وجب بمطلق الأحوال رسم حدود دقيقة بشأن مناهضة التقشف. هذا ما فعله إغليسياس في نهاية الحملة حيث أكد تأكيداً على صيغة حزب بوديموس الأصلية. لقد تحدث عن الشعبوية اليسارية وليس مجرد الشعبوية كما يفعل زعيم آخر من حزب بوديموس: Inego Errejon

## 5- في مفهوم الشعب

أخيراً. ثمة بصدد مفهوم الشعب ما يستدعي النقاش. إذا كان القصد صيغة عامة تشمل الطبقات الشعبية. و"الشعب ضد الطبقة المغلقة". أو من هم في أسفل مقابل المترعين في القمة... وتسعى إلى تفادي المرجعيات اليسارية التي أفقدتها قيادات اليسار التقليدي الاعتبار. فلم لا؟

لكن. إن كان مفهوم الشعب يرمي إلى الكف عن التفكير في المواجهة والمجاهة وبدلالة طبقية بالمعنى الواسع. وإلى عدم التفكير في النضالات باستعمال مواضيع محددة لكنها متمفصلة حول النضال ضد النظام الرأسمالي. فالأمر إذن قابل تماماً للنقاش. كما يجب تضافي عقبة أخرى متمثلة في مفهوم الشعب بديلاً للأحزاب والمنظمات والجمعيات. لكننا رأينا أن واقع الانتخابات البلدية فرض على حزب بوديموس سياسة تجميع. ونقول فرضها لأن قيادة بوديموس لم تنشأ في البداية المشاركة في الانتخابات البلدية. لقد قبلت

3- فيما يخص سياسة الضرائب. كانت التزامات تيسالونيك تلغي l'ENFIA (ضريبة على العقار نازعة للملكية) و رسم (ظالم يعود إلى العصر العثماني) على وقود الفيول المنزلي. وكانت تنص على إعادة إرساء عتبة إعفاء المداخيل الأقل من 12000 يورو 1 العتبة الحالية هي 5000]. والحال أن هذا كله تبخر. إن لم تكن ثمة علاقة بين هدف محاربة الغش الضريبي و التهرب من الاشتراكات الاجتماعية - الواجب بجلاء توجيهه ضد الرأسمال- وإجراءات تخفيف الضريبة على العمال و المتقاعدين والفئات الشعبية. فذلك يعني ببساطة مواصلة سياسات التقشف.

4- بصدد مسألة البنوك. كانت ندوة سيريزا قررت وضعها تحت فحص عمومي. رغم أن كفيات ذلك لم تدقق. و الحال انه تم تبني إخضاع القروض لرقابة "حسب كفيات تأخذ بالحسبان رسملة (!) البنوك وحتى البيع بالمراد للإقامة الرئيسية وضع تحت سيف ديمقليس المتمثل في "التعاون مع إدارة البنوك و المؤسسات البنكية".

يمثل برنامج "الإصلاحات" هذا الدليل انه يقود إلى انعطاف فجائي مفضي إلى سداد الدين كشرط تبنته الحكومة. و يمثل انتقالاً إلى موقف نسعى فيه إلى مقاومة التقشف. لكن في إطار قبول قواعد الاخذ الأوربي و اليورو.

يجب على المنظمات العضو في سيريزا. و اليسار. و الحركة النقابية. و الحركات الاجتماعية المقاومة. أن تجد بوجه الاتفاق مع المجموعة الأوربية (وزارة المالية) و برنامج "الإصلاحات" [المقترح من حكومة اليونان] قوة الرد بالرفض: لا.

ثم عليها أن تحافظ على موقف عدم انضباط. أي موقف نضال طبقي للشغلية وللشرائح الشعبية من اجل كسر هذا الطوق المفروض على سياسة مناهضة للتقشف على نحو ملموس.

بالنسبة لاعضاء سيريزا ومنظماتها. ثمة مهام خاصة على جدول الأعمال. انها العودة الفورية إلى السياسات المرتكزة على ثلاث أعمدة:

أ) إلغاء مذكرات الترويكما و ما يرافقها من إجراءات تقشف

ب) رفض أي تضحية لصالح اليورو

ت) سياسة يسار جذري مستندة على قرارات الندوة [يوليو 2013] و التزامات تيسالونيك [سبتمبر 2014]

لن سيكون ذلك نضالاً ضد مشروع سياسة "حكومة اليسار" بل من أجله. لأن الاتفاق مع المجموعة الأوربية و الالتزامات المتخذة اليوم (25 فبراير) ستؤدي في فترة الأربعة أشهر إلى إضعاف علاقات سيريزا بقاعدته الاجتماعية التي أدت به إلى النصر السياسي ليوم 25 يناير. وسيزيد هذا شهية الأعداء المحليين و الدوليين للشروع في معركة بهدف إطاحة الحكومة. إن الوقت لا يرحم.

ريد نت وورك [DEA اليسار العمالي الأمي. APO المجموعة السياسية المناهضة للرأسمالية] يوم 25 فبراير 2015

## اليونان: "قادة أوروبا يسعون إلى عزل" فيروس" سيريزا- بوديموس قبل انتشاره بأوروبا"

26 مايو 2015

مقابلة مع انتونيس نتافانولوس [١]

يناقش الآن اتفاق جديد بين المجموعة الأوروبية و اليونان. أين وصلت تلك النقاشات؟

يمارس كل من الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي و صندوق النقد الدولي الضغط على حكومة اليونان. مستعملين مشكل الحاجة الملحة إلى "السيولة" التي خلقوها بقصد فرض إصلاحات مضادة سبق أن تفاوضوا بشأنها مع حكومة ساماراس-فينزلوس. أسباب هذا الموقف المتصلب مالية، إذ أن سياسة ضد التقشف لا تتطابق مع الخيارات السائدة في الاتحاد الأوروبي في أثناء الأزمة. لكنها أسباب سياسية أيضا. إذ يسعى قادة أوروبا إلى عزل "فيروس" سيريزا-بوديموس قبل انتشاره بأوروبا. وبوجه هذا تدافع حكومة تسيبراس بأنصاف إجراءات. إنها تكتفي بوضع "خطوط حمراء" للمفاوضات: حول عمليات الخصخصة، و القوانين حول علاقات الشغل. و رفه الرسوم المؤداة من قبل الطبقات الشعبية، والتقليصات الجديدة للمعاشات...

يبدى تسيبراس تفاؤلا بصدد إمكان الوصول إلى اتفاق. لكن أوروبا تضغط لفرض تطبيق تدابير تقشف جديدة. كيف يمكن مقاومة هذا الضغط؟

إذا أفلح الاتحاد الأوروبي في فرض سياسة تقشف جديدة، فلن يقف عند ذلك. سيجعل حزب سيرازا يؤدي ثمنها السياسي. في البداية بفتح الحكومة بوجه حزب بوتامي النيوليبرالي، ثم بالضغط من أجل حكومة وحدة وطنية. مع تسيبراس رئيسا للحكومة أو بدونه... انها إستراتيجية حقيقية لحو نتائج انتخابات 25 يناير.

نحن داخل سيريزا، ندافع عن مشروع قطيعة قائم على وقف سداد فوائد الديون. ومنظور إلغاء معظم الديون. وتأميم البنوك. وإلغاء "حرية" حركة الرساميل التي تتيح هروبها. وفرض ضرائب ثقيلة على الرأسمال بقصد تمويل البرنامج المناهض للتقشف... هذه السياسة مرتبطة حتما بسياسة مواجهة مع الاتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي. وبالتالي عدم السعي إلى مساومة. ستقدم لجنة الحقيقة بصدد ديون اليونان يوم 18 يونيو تقييما أوليا حول شرعية تلك الديون. أي يكمن طابع هذه المسألة المركزي؟

إن لمسألة الديون طابعا مركزيا على نحو مطلق. سيكون تقرير اللجنة، التي نعلم انه سيعلن لاشريعة قسم كبير من الديون. ذا فائدة جمّة. نحن ممتنون لمن اشتغلوا في هذا الاتجاه مثل إيريك توسان.

لكن ثمة شروطا ليكون هذا مفيدا لنا تماما: أن يكون عمل اللجنة مرتبطا بإستراتيجية مقاومة. وبالتالي بلا أي مساومة مع الدائنين. ثم أن نتقدم بسرعة لان القرارات الأهم غير قبالة لتأجيل. بهذا المعنى، يحظى عمل اللجنة بمساندة القسم الأشد جذرية داخل حزب سيريزا وكذا من قبل قسم من أطر انتاريسيا. ما تقييمكم لتدابير حكومة تسيبراس بعد انصرام 100 يوم من وصولها الى السلطة؟

في 100 يوم الأولى. اتخذت الحكومة تدابير ضد الفقر الحاد. وكذا بعض إجراءات إضفاء الديمقراطية. لكنها علقت تطبيق البرنامج الأدنى (المسمى برنامج تيسالونيك) سعيا الى حل بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي. كل

إنه قوة جذرية مناهضة للنظام القائم ضمن منظور تغيير يربط التعبئة والاستيلاء على السلطة عبر صناديق الاقتراع. وعبر إصلاحات للدولة. لذلك، ثمة نقاط قوة ونقاط ضعف في المنهجية. فبرنامجها مناهض للتقشف. لكن في إطار كينزي إلى هذا الحد أو ذلك، مقتصر على إعادة توزيع جذرية للثروة والاقتحام الضروري للملكية قطاعات اقتصادية أساسية. إنه يطرح مشكلة التغيير الاجتماعي. ولكن انطلاقا من الدولة. تستوحي هذه الإصلاحية الراديكالية أيضا تجارب أمريكا اللاتينية. كفرنزويلا. وإكوادور. وبوليفيا. حديدا، حيث شكلت الدولة نقطة ارتكاز لمقاومة الإمبريالية الأمريكية وإن جزئيا. تكمن مشكلة هذا التصور في أننا إزاء بلد من المركز الإمبريالي لا إزاء بلد بأمريكا اللاتينية الخضعة لسيطرة الإمبريالية الأمريكية. الدولة هي الأداة المباشرة للطبقات السائدة المرتبطة بالرأسمال العالمي. وبخاصة مؤسسات الاتحاد الأوروبي. قد تكون تصورات التغيير الاجتماعي هذه، عبر الدولة. والمرجعات الشعبوية أو الأورو شيوعية. تصورات مميزة للنزعة الإصلاحية. لكن لا يمكن إدراج حزب بوديموس في إصلاحية الأحزاب اليسارية التقليدية. لسنا إزاء أجهزة تقليدية بيروقراطية، فهذه الإصلاحية لم تتبلور بعد. على أساس مادي. مقارنة مع بيروقراطية الأجهزة الاشتراكية الديمقراطية أو أجهزة القيادات النقابية. هذا يفتح مساحات ومكانات جديدة. قد تتحرك الخطوط الفاصلة.

### 3- الحاجة إلى تفكير استراتيجي جديد

في هذه المرحلة، تتمثل المشكلة الأكثر جوهرية في إعادة النظر في الترسيمية التكتيكية والاستراتيجية الذي كانت سائدة لدى فريق قيادة حزب بوديموس.

كانت ترسيمية بابلو اغليسياس الأساسية كالتالي: كان المقصود، تقريبا، تنظيم "غارة" أو "حرب خاطفة"، للفوز بأغلبية برلمانية في انتخابات نوفمبر عام 2015، وقادته سرعة الظاهرة، بمعية فريق القيادة، إلى تركيز سياستهم على فكرة "الفوز"، الفوز بسرعة، على أساس انهيار للأحزاب التقليدية، وبالتالي بناء "آلية انتخابية" فائقة المركزية - وهذا مصدر خيارات الفريق القائد في مؤتمرات حزب بوديموس. بكل الأحوال، جرى استعمال هذه الترسيمية حجة لتقليص التعبير عن التعددية وفرض قوائم وحيدة لتمثيل القيادة في مؤتمرات بوديموس- على أساس برنامج وطني شعبي قائم على أدنى قاسم مشترك.

الواقع لا نبثت صلاحية هذه الترسيمية، أو هو ينقصها إلى حد بعيد. طبعا الأزمة مذهلة في إسبانيا. لاسيما بطالة الشباب. ولكن إسبانيا ليست اليونان. فمستوى تنميتها الاقتصادية وقاعدتها الإنتاجية. ونظامها المصرفي. يوجد في مستوى مغاير. وقد انقضت سياسات التقشف على البلد. لكنه غير مستنزف مثل اليونان.

لم تتصدع الدولة كما في اليونان. بالتالي، لا يشهد الحزب الاشتراكي مصير نظيره اليوناني. إنه يحتفظ على وزن انتخابي بنسبة 25٪. ولا زال لدى البرجوازية مقدرات مناورة، فالحزب الشعبي لا يزال في المقدمة. والحزب الاشتراكي لا ينفذ. وحتى إن لم ينل حزب "مواطنون" النتيجة المأمولة، فبوسعهم أن يزن دائما في مسار خطة إنقاذ للنظام بتحالف مع أحزاب أخرى. وفي هذه الظروف، ليست حكومة حزب بوديموس مرجحة في الانتخابات العامة المقبلة. لذا نظل كل التركيبات واردة: من وضع استحالة "تشكيل حكومة" إلى نظم تحالفات تضمن استمرار النظام.

لذلك، يتعين إعادة النظر في المشروع المقدم في المؤتمر الأخير لحزب بوديموس: يتعذر، في ظل ميزان القوى الراهن، نجاح ترسيمية غارة مع آلة انتخابية تفوز على أساس برنامج حد أدنى. يجب إثراء النقاش حول رؤية تكتيكية وإستراتيجية جديدة تجمع بين "حرب مواقع" وتسارعات سياسية.

### 4- برنامج الحد الأدنى أو دينامية قطيعة

15

6

ب) ثم، من خلال ظهور حركات اجتماعية واجتماعية- سياسية مع حركة 15 مايو 2011. وحركة الساخطين التي تواصلت في مسيرات الكرامة. وحركة موجات المد "mareas" البيضاء في الصحة. والخضراء في التعليم. وأيام إضرابات وطنية. وتعبئات في قطاع الصحة. والتعبئة ضد عمليات إخلاء البيوت بسبب العجز عن سداد الديون والتي تستهدف المصارف. و تعبئة حي Gamonal التي تصدت في مدينة برغش لمشروع إعادة تهيئة شارع.

ج) من خلال اندلاع أزمة "مرحلة انتقال ما بعد حكم فرانكو" البائدة منذ 1978. وهي أزمة عصفت بسياسة الموائيق الاجتماعية بين النقابات وأرباب العمل؛ وجعل الفساد وأعمال الهيكل المؤسسي السياسي منحورا. وأبرزت أشكال تنازل الملك زعر قميم الدولة. وقد أضعفت مشاكل القوميات مع الأزمة الكاتالونية وقوميات أخرى أيضا النظام. إن العواقب المجتمعة لأزمة اجتماعية ولهذه الأزمة السياسية هي التي ستخلق أزمة شرعية اجتماعية ومؤسسية لدى الطبقات السائدة - ما يسميه حزب بوديوس "طبقة مغلقة" - وستعطي دينامية سياسية ديمقراطية لحركة الساخطين وللتعبئات الاجتماعية. مع مطلب "ديمقراطية حقيقية". ووضع السلطات محط تساؤل بأشكال بالغة التنوع: انتقاد قرارات البنوك ومساءلتها. ورفض إخلاء البيوت. ونقاشات شعبية حول كيفية تغيير مسار القرار الديمقراطي...

د) أدى تضافر أزمة اقتصادية وأخرى سياسية إلى أزمة نظام الثنائية الحزبية التي تفجرت بجلاء بعد الانتخابات الإقليمية والبلدية. حصل الحزب الشعبي على 27٪ أي 6 ملايين صوت. لكنه خسر 2.5 مليون صوت مقارنة مع انتخابات 2011؛ وحصل الحزب الاشتراكي PSOE على 25٪ ب 5.5 مليون صوت. لكنه خسر 775000 صوتا. وحقق حزب بوديوس اختراقا في أول مشاركة له في هكذا انتخابات بنسبة 15 إلى 20٪ من الأصوات. وحصل حزب "مواطنون" Cuidadanos "المتشكل ليكون "بوديوس اليمين" على نسبة 6.5٪. أي 1.5 مليون. أما خالف اليسار الموحد بقيادة الحزب الشيوعي الإسباني. فقد خرج ضعيفا جدا. ولم يعد يعتبر رابع القوى السياسية الوازنة. لقد تم الانتقال من نظام الثنائية الحزبية إلى نظام رباعي.

هـ) يعطي إسقاط هذه النتائج على واقع اليوم برلمانا كالتالي: الحزب الشعبي 120 (ناقص 66). الحزب الاشتراكي: 108 (-2)؛ حزب بوديوس: 37. حزب "مواطنون": 18. هكذا غدا الوضع مفتوحا تماما: هل ستقدم انتخابات نوفمبر عن موعدها؟ هل ستكون ثمة دينامية تراكم تواصل دفع حزب بوديوس أبعد من 20٪؟ قد تد فعلا النتائج الحالية. بخاصة في مدريد وبرشلونة. حزب بوديوس بزخم جديد.

## 2- دينامية حزب بوديوس الإيجابية

نحن إزاء مرحلة سياسية جديدة. وميزان قوى جديد. وانفتاح إمكانات جديدة على أساس سياسة أحدثت قطيعة في التوازن الإسباني.

يعبر حزب بوديوس عن:

\*رفض التقشف.

\*السيادة الشعبية

\*فكرة عملية تأسيسية. عبر مجلس تأسيسي

\*حركة خارج النظام ضد الطبقة المغلقة

هذا أبرد علاقات الشعب مع سيريزا. يمثل هذا المشكل. مع التقلص الحاد للاحتياجات المالية لحكومة اليونان (نتيجة السداد المنتظم للديون) عواقب اتفاق 20 فبراير الأكثر سلبية. وهذا فخ خطير وقعت فيه سيريزا.

## ما علاقات سيريزا بالحكومة؟

يمكن القول إن متوسط وعي سيريزا يوجد على يسار هذه الحكومة. هكذا يحظى مطلب تغيير السياسة إزاء الدائنين والحكومة بدعم عريض. كما تطور داخل سيريزا اشتغال ديمقراطي يتيح نقاشا سياسيا عريضا ماذا عن النزاعات الاجتماعية والتعبئة الشعبية منذ وصول سيريزا الى السلطة؟ ماذا عن فإخ مايو بهذا الصدد؟

كنا نأمل أن يؤدي فوز سيريزا الى اندلاع موجة نضالات ومطالب. لم يحدث ذلك. نشأ وضع سلبية في اليونان. حيث يسود اليوم انتظار نتائج المفاوضات. الجميع يناقش السياسة لكن المنخرطين في تعبئات قلائل نادرين. من أجل إعادة إطلاق التعبئة الشعبية ثمة طبعاً مسؤولية سيريزا والقادة النقابيون وقادة منظمات " اليسار الآخر". فالعالم يواجه مشاكل إستراتيجية وتكتيكية غير مسبوقه. ولم نجد بعد وسائل التصدي لها. في هذا الإطار كانت التعبئة لفأخ مايو فشلا.

لكن يجب أن نواصل النضال. حتى في شروط غير ملائمة تمنينا أن تكون أفضل. شخصيا أرى أن توقيع الاتفاق المقبل مع الدائنين او رفض توقيعه سيكون انعطافا يغير موقف عالم الشغل -السليبي او الايجابي- إزاء الحكومة. في 20 مايو سنشهد إضرابا أولا في المستشفيات. وسيكون حاسما. نحن نسانده و سننتبه جيدا لنجاحه المحتمل. افتتحت يوم 12 مايو الجاري محاكمة قادة منظمة الفجر الذهبي الرئيسونز هل يعني ذلك ان اليمين المتطرف قد نال منه الضعف على نحو مستديم باليونان؟

نتمنى أن ينال قادة منظمة الفجر الذهبي و أطرها أقصى العقوبات الممكنة. ونقوم باقصى ما في الوسع لبلوغ ذلك. لقد أدت المتابعة القضائية. ومنظور هذه المحاكمة. إلى تقليص كبير لنشاط " فيالق الاقتحام". تلك المجموعات العنيفة التي لم يكن الفجر الذهبي يخفيها بل كان يستعملها أساسا لتطوره. ليس الفجر الذهبي مجرد حزب يمين متطرف. انه منظمة نازية قائمة على التدخل في الشارع. بهذا المعنى. لقد تلقوا ضربة كبيرة. وقد حافظوا على نفوذ انتخابي لكن أقل من المتوقع.

اليوم ظرف مناسب لرفع مستوى التعبئة ضد الفاشية: ضغط من الحركة العمالية ومن اليسار لمنع أنشطة النازيين وحضور في الشارع. وفي المدارس. وفي الأحياء. إنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لنموهم وتهميشهم بشكل دائم.

-----

[+] من قادة المنظمة اليونانية اليسار العمالي الأمي. إحدى مكونات يسار سيريزا .

## أجرى المقابلة جاك بابل

(Hebdo L'Anticapitaliste - 290 (21/05/2015)

## تعريب المناضلة

بقلم: إريك توسان - 15 فبراير.

عرض قدمه فرانسوا سابادو في اجتماع مؤسسة لويز ميشال في باريس 28 مايو 2015.

قدمتم حزب بوديموس باعتباره المفاجأة القادمة من إسبانيا. وبالفعل. يمثل حزب بوديموس مفاجأة سارة للطبقات الشعبية وكابوسا للطبقات السائدة في الدولة الإسبانية. لكنه، بالمقام الأول، حركة لا نظير لها.

يكن طابعه غير المسبوق في سرعة تطور حركة سياسية-انتخابية، فقد حقق نسبة بين 15 و 20% من الأصوات، أكدتها طفرة جلية في الانتخابات البلدية والإقليمية الأخيرة. ولدى الحزب 200000 منخرط عبر انترنت، وما بين 60000 و 120000 مشارك في اقتراع المشاورات التي جرت. ولديه 20000 إلى 30000 مناضل في الحلقات الحزبية، قد ينضم إليها قسم من آلاف الناس المشاركين لأول مرة في الحملات الانتخابية البلدية والإقليمية، ونظم تظاهرة وطنية، بمدريد، لأكثر من 120000 شخص. باختصار إنه تصاعد لولبي، واسع النطاق وسريع، لأن هذا الوضع مستجد للغاية، إذ بدأ ذلك قبيل الانتخابات الأوروبية في عام 2014.

كما أن هذه التجربة غير مسبوقه بما ميزها من تلاقي قوى عديدة، إذ لم ينتج حزب بوديموس عن عمليات إعادة تنظيم داخل الحركة العمالية أو اليسار، ولا عن تقارب قوى منظمة وازنة.. إنه التقاء شخصيات، منها فريق التواصل السياسي لبابلو إغليسياس بجامعة Complutense في مدريد، وشخصيات متحدرة من الشيوعية الأوروبية، و أنصار اتجاه توني نيغري، والتشافييية - منشطو المركز الدولي ميراندا (مركز تكوين تشافيييزي)، ويسارها مع مشاركة حزب اليسار المناهض للرأسمالية.

غالبا ما يجري، بصدد هذه النقطة، ربط حزب سيريزا وحزب بوديموس، ثمة نقطة مشتركة بين الحزبين، ميزة لهذين البلدين، في أوروبا. إنها أحزاب أقلحت من بناء التعبير السياسي لتعبئة اجتماعية ضد التفتتف والأنظمة القائمة. ولكن هناك فرق، فحزب سيريزا نتج عن تاريخ مديد، وإعادة تنظيم لقوى الحركة العمالية والشباب، وللحركة المناهضة للعولمة، ويربط بين تيارات من أصول متباينة، أولها تيارات متحدرة من الحزب الشيوعي، وما سُمي التيارات الشيوعية الأوروبية، والتيارات التروتسكية، وقطاعات يسار نقدي متنوعة.

هذا فيما حزب بوديموس، بعكس حزب سيريزا، حركة من خارج اليسار التقليدي، وغير ناتج عن إعادة تنظيم الحركة العمالية أو إعادة تشكيلها، رغم تأثيره الكبير في قطاعات المناضلين والاشتراكيين والشيوعيين والنقائيين.

\*تكن قوته في التعبير عن جذر قطاع هام من المجتمع، وخاصة الشباب.

\*نقاط ضعفه ناتجة عن فتوته، وعن قلة خبرته النسبية، وعن المصاعب التنظيمية..

#### 1- فهم حزب بوديموس من خلال علاقته بالوضع الإسباني

لا يمكن فهم حزب بوديموس دون إدراك خصوصية الأزمة في الدولة الإسبانية.

أ) أولا، من خلال عمق الأزمة الاقتصادية، إذ بلغت البطالة 25%، و 40% بين الشباب - و تنامت ظاهرة هجرة ضخمة، وانخفضت القدرة الشرائية بنسبة 17%، وتعرض الأجراء والبرجوازية الصغيرة لإفكار شديد، بالكاد يخففه التضامن العائلي في بعض الحالات..

بينت التجربة أن حركات اليسار بإمكانها الوصول للحكومة، لكنها، وهذا شيء مؤكد، لا تحسم السلطة. لأن الديمقراطية بمعنى حكم الشعب من أجل الشعب، تحتاج لأكثر من ذلك. وهذا مشكل مطروح اليوم في اليونان مع سيريزا ومستقبلا سيطرح مع بوديموس في إسبانيا. في حالة كسبت هذه الحركة الانتخابات العامة أواخر 2015، وقد طرح نفس الإشكال في فينزويلا منذ الانتخابات الرئاسية التي كسبها هوغو تشافيز وفي بوليفيا مع صعود إيفو موراليس في 2005، وفي الإكوادور مع ريبل كوربا في ديسمبر 2006، أو حتى في الحالة الخاصة التي كانت قبل كل ذلك مع انتخاب سالفادور ألبيندي في التشيلي سنة 1970.

وستطرح الإشكالية مع كل حركة يسار تصل إلى الحكومة في مجتمع رأسمالي، فحينما يصل إئتلاف أو حزب يساري إلى الحكومة، لا يحصل على الحكم الحقيقي لأن السلطة الاقتصادية (الربطة ملكية ومراقبة المجموعات المالية والصناعية، وكبريات وسائل الإعلام الخاصة بالتجارة الكبرى...) تظل بأيدي الطبقة الرأسمالية. أي بيد 1% الأكثر غنى، والتي أصلا، لا تمثل سوى أقل من 1% من الساكنة. إضافة لكون هذه الطبقة تسيطر على الدولة والسلطة القضائية ووزارتي الاقتصاد والمالية وعلى البنك المركزي... ففي اليونان وإسبانيا كما في الإكوادور وبوليفيا وفينزويلا أو التشيلي 2 على كل حكومة تهدف إلى أحداث تغييرات بنوية حقيقية، أن تدخل في مواجهة مع السلطة الاقتصادية كي تضعف وتنتهي بعد ذلك سيطرة الطبقة الرأسمالية على كبريات وسائل الإنتاج وعلى الخدمات والاتصالات وعلى جهاز الدولة.

فلنحاول القيام بمقارنة تاريخية: في 1789، وبفضل الثورة الفرنسية، استحوذت البرجوازية على السلطة السياسية في فرنسا، لكنها أصلا كانت مسيطرة على السلطة الاقتصادية، فقبل حسم السلطة السياسية، كان الرأسماليون الفرنسيون هم مقرضي ملك فرنسا ومالكي المصادر الاقتصادية الرئيسية (البنك والتجارة والماليفاكورتورات وجزء من الأراضي). وبعد حسم السلطة السياسية، طردوا مثلي الطبقات السائدة القديمة من الدولة (النبلء والإكليروس)، بحيث أخضعوهم أو أدمجوهم معهم، لتتحول الدولة إلى آلة جد مهياة لخدمة تراكم رأس المال وأرباحه.

لا يستطيع الشعب الحصول على السلطة ما لم يستحوذ على الحكم، عكس الطبقة الرأسمالية. إذ من المستحيل أن يكرر نفس الصعود التدريجي الذي حققه البرجوازيون نحو السلطة في ظل المجتمع الفيودالي أو في ظل الانتاج التسويقي الصغير، فالشعب لا يراكم الثروات المادية على نطاق واسع، ولا يتحكم في المؤسسات الصناعية والبنك والتجارة الكبرى والخدمات الأخرى. فانطلاقا من السلطة السياسية (أو من الحكم) يفرض الشعب تغيير البنية الاقتصادية ويبدأ في بناء نمط جديد مركز على التسيير الذاتي.

بتسيير حكومة ما، يملك اليسار مدخلا للمناخ المؤسساتية والسياسية والمالية بغرض بدء تغييرات عميقة لصالح غالبية الشعب. لكن التسيير الذاتي الشعبي والحيوية الذاتية على الصعيد العمومي وفي أماكن العمل هي شرط لا غنى عنه في مجمل السيرورة.

لتحقيق التغييرات البنوية، من الأساسي تفعيل علاقة تفاعلية بين حكومة اليسار وبين الشعب، فهذا الأخير عليه تعزيز مستوى تسييره الذاتي وبناء آليات الرقابة والسلطة الشعبية من القاعدة. هذه العلاقة التفاعلية، الديالكتيكية، من الممكن أن تنقلب إلى تصادمية إن تردد اليسار في اتخاذ التدابير التي تطالب



التعبئة الشعبية بعد الجزرة المقترفة في حق مؤيدي موراليس في مقاطعة باندو إلى خفيق هدنة (مؤقتة) (إضافة إلى ذلك . تمت إدانة تلك الأحداث دوليا و خاصة من قبل الأوناسور- اتحاد أم الجنوب الذي اجتمع استثنائيا في سبتمبر 2008 لدعم حكومة إيفو موراليس و بعد سنة من المقاطعة وافق اليمين على تنظيم استفتاء حول الدستور الجديد و قد انتهى بفوز إيفو موراليس في أواخر يناير 2009: حيث قبل الدستور بنسبة % 62 من المصوتين و في أكتوبر 2014 تمت إعادة انتخاب إيفو موراليس ب %61 من الأصوات.

6- في الإكوادور لم تكن هناك فترة صدام بين الحكومة و الطبقة الرأسمالية في الجمل رغم أنه كانت هناك توترات ملحوظة في 2008 و خاصة في كواياكيل أهم ميناء في البلد.

7- قمت بتحليل السيرة قيد التطور في تلك البلدان الثلاثة في الدراسة : « Venezuela, Équateur et Bolivie: la roue de l'histoire en marche », المنشورة في 2 ديسمبر 2009 على الرابط التالي <http://cadtm.org/Venezuela-Equateur> ... و قد ظهرت النسخة الورقية في مجلة أنبريكور في 2009. انظر أيضا : Eric Toussaint, El Banco del Sur y la nueva crisis internacional, El Viejo Topo, Mataró (Barcelona), 2008 الذي يحتوي على تحليل لتطور كل من بوليفيا-فينزويلا-إكوادور إلى حدود بدايات 2008. أنظر أيضا الانتاج الجماعي المعنون Le Volcan latino-américain. Gauches, mouvements sociaux et néolibéralisme en Amérique latine المنشور تحت إدارة فرانك غوديشو.

8- قامت بوليفيا بتأميم البترول وإنتاج الغاز في 2006 و أصدر موراليس تعليماته للجيش بمراقبة حقول البترول. لكن الشركات المتعددة الجنسية استمرت بدعوى أنها هي التي اكتشفتها و استخرجتها. لاغم أن الدولة هي مالكة المصادر.

9- أنظر موقف CADTM فيما يخص علاقة الحكومة الإكوادورية مع كونفدرالية السكان الأصليين بالإكوادور و مع باقي الحركات الاجتماعية بالبلد على الرابط التالي <http://cadtm.org/Carta-a-Rafel-Corr> ... المنشور في 19 ديسمبر 2014 .

10- أنظر الرابط التالي <http://cadtm.org/La-Union-Europea-c> ... المنشور يوم 19 ديسمبر 2014.

11- أنظر الرابط <http://cadtm.org/El-modelo-aleman-e> ... بتاريخ 9 يناير 2015

12- الهدف "التنموي" يحيل على السياسات المطبقة في الفترة 1940-1970 في مجموعة من البلدان اللاتينية وأمريكية. حيث انصبت تلك السياسات على ضرورة دعم التنمية الاقتصادية من طرف الدولة و تحت توجيهها. أنظر التعريف الذي أعطاه لها الاقتصادي كلاوديو كاتز بالفرنسية (الاسبانية الرسمية): <http://katz.lahaine.org/?p=232>

13- كان ممكنا بالنسبة لحكومات فينزويلا و بوليفيا و الإكوادور الاستمرار في سداد الدين و في نفس الوقت تطوير سياسات معادية للتقشف لأن ثقل الدين كان مقدورا عليه من وجهة النظر الميزانية. و لكن الإكوادور أوقفت سداد جزء من ديونها بعد افتتاحها و استمرت في ضحض دائنها . رغم أنه كان بإمكانها من وجهة نظر مالية الاستمرار في السداد حتى إنهاء الدين. إن هم رفض سداد الدين اللاشعري و تقليص الثقل الضريبي الموجه لسداد الدين و بالمقابل استعمال تلك الأموال لصالح الشعب كان هو الذي حذى بالحكومة الإكوادورية إلى اتخاذ القرار الشرعي القاضي برفض سداد جزء من الدين. أما فينزويلا التي استمرت في سياسة مغايرة فهي الآن تواجه مشاكل كبرى فيما يخص إعادة تمويل ديونها.

بها "القاعدة". كما أن دعم الشعب للتغييرات الموعودة والضغط الذي يمكنه ممارسته أمران حيويان للدفع بحكومة يسار لتعميق سيرورة التغييرات البنوية التي يتطلبها توزيع عادل للثروات لصالح من ينتجونها. ومن الحيوي كذلك. لضمان الدفاع عن حكومة من هذا النوع ضد الدائنين. ومدعمي النظام القديم. ومالكي وسائل الانتاج الكبرى. وضد الحكومات الخارجية. ولتحقيق التغييرات البنوية. الحسم مع الملكية الرأسمالية في القطاعات المدخل نحو الاقتصاد مثل التمويلات والطاقة. و تحويلها إلى قطاع عام (خدمات عامة تحت رقابة المواطنين) مع دعم وتقوية أشكال الملكية ذات الوظيفة الاجتماعية: الملكية الخاصة الصغيرة (وخاصة في الزراعة. والصناعة الصغيرة. والتجارة والخدمات). والملكية التعاونية والملكية الجماعية المبنية على العمل الجماعي 3.

تواجدت الحكومة ببلدين من البلدان الثلاثة المذكورة سابقا في فينزويلا ما بين 2002 و 2003 و 4 وفي بوليفيا ما بين 2006 و 2008 و 5 في صراع مفتوح مع الطبقة الرأسمالية 6 لكن التغييرات البنوية الحاسمة على الصعيد الاقتصادي لم تنجز بعد. فما تزال تلك المجتمعات رأسمالية قحة 7.

من البديهي. أنه حصل تقدم ملموس لصالح الشعب مثل تبني الشعوب الثلاثة لدساتير جديدة بعد سيرورات دستورية ديمقراطية عميقة (انتخابات اقتراع عام للهيئة التأسيسية. إرساء دستور جديد تم تبنيه من طرف الهيئة الدستورية بعد نقاش وطني. استفتاء تمرير الدستور الجديد). واستعادة واسعة للرقابة الشعبية على الموارد الطبيعية 8. وارتفاع الضريبة على الأكثر غنى (وخاصة حالة الإكوادور) وعلى الشركات الكبرى الخاصة الوطنية و الأجنبية. وتحسن في الخدمات العمومية أو لبعثات الخدمات العمومية. انخفاض في الفوارق الاجتماعية. تعزيز حقوق الشعوب الأصلية. استعادة الكرامة الوطنية في مواجهة القوى الكبرى. وخاصة أمام الولايات المتحدة.

لن تتمكن من فهم سياية هذه البلدان إن لم تأخذ بالحسبان التعبئات الشعبية الهامة جدا والمتأصلة في تاريخها. بالإكوادور. مر أربعة رؤساء من اليمين كان عليهم الهرب. وترك السلطة. ما بين 1997 و 2005 بفضل التعبئات الشعبية. في بوليفيا. كانت هناك معارك هامة ضد خوصصة المياه في أبريل من سنة 2000 وفي نهايات 2004. وقد دفعت التعبئات ضد خوصصة الغاز في أكتوبر 2003 الرئيس كوندالو شانسييز دي لوزادا إلى الهرب. أما فنزويلا فقد شهدت منذ 1983 تعبئات هامة أطرت النضالات الاجتماعية الكبرى. ضد صندوق النقد الدولي. التي اجتاحت الكوكب سنوات 1990 وبدايات 2000. كم عرفت البلاد أيضا تعبئات من نوع خاص من قبيل التحركات الشعبية ل 12 أبريل 2002. التي كانت على شكل مظاهرات متزامنة مضادة للإنقلاب ضد تشافيز. والتي نتج عنها عودته إلى القصر الرئاسي لمرافلورس منذ 13 أبريل 2002.

وفيا الوقت الذي يتم فيه التعتيم على التغييرات الديمقراطية الحاصلة في هذه البلدان الثلاثة. بشكل منهج. في وسائل إعلام الدول المصنعة. يتم في نفس الوقت التشهير بها. بشكل منهج أيضا. حيث يتعمد تقديم زعماء تلك الحكومات على شكل حكام شعبيين سلطويين.

إن تجارب هذه البلدان الأندينية الثلاثة (نسبة لجبال الأنديز/المغرب). المتبنية لدساتير جديدة. غنية جدا. بحيث يجب أن تلهم القوى السياسية وشعوب بلدان أخرى. ويكفي هنا مقارنتها بوضعية أوربا حيث غاب المسلسل الديمقراطي مع تبني الميثاق الدستوري لسنة 2005. أو مع تبني العقد المالي الأوربي في 2014. وبالطبع تحمل تجارب كل من بوليفيا و فينزويلا والإكوادور تناقضات وحدود هامة يجب تحليلها 9.

إن التعبئات الاجتماعية الكبرى لعامل حاسم في بقاء واستمرار حكومات اليسار في وجودها. وبلا شك يمكننا الحديث أيضا عن التعبئات الشعبية الكبرى لسنة 1936 بفرنسا والتي قادت ليون بلوم (الذي كان يعول على "التدبير الشريف" لبنت البرجوازية) إلى القيام بتدابير يسارية. دون نسيان التعبئات بإسبانيا في نفس الفترة. والتي تلت الحرب العالمية الثانية.

إن كانت الحكومة المسيرة حاليا من طرف سيريزا. ومستقبلا من طرف بوديموس. ترغب في القطع مع سياسات التقشف والخصوصية الجارية حاليا بكل أوروبا. فستدخل حالا في صراع مع القوى الكبرى المحافظة على الصعيد الوطني والأوروبي معا. وذلك سيحدث فقط لأن الحكومة ترغب في تطبيق الإجراءات التي يطالب بها الشعب، والتي تلغي تماما التقشف. ستجد سيريزا حاليا. و بوديموس مستقبلا. معارضة صارمة على الصعيد الأوروبي. من قبل حكومات الاتحاد الأوروبي. وحتى من قبل المساهمين الكبار لأهم الشركات الخاصة. دون أن ننسى صندوق النقد الدولي: فحتى إن حدث سيريزا ذاتيا من برنامجها للتغيير. ستستمر في مراكمة معارضة قوية. لأن في مواجهتها طبقات ومطالب أوروبية (مترابطة و متضامنة) لا تزال ترغب في السير إلى أبعد الحدود في هجومها المركز. على الصعيد الأوروبي. على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. دون إغفال رغبتها أيضا في الحد بشكل قوي من ممارسة الحقوق الديمقراطية10.

من الوهم الاعتقاد بالقدرة على اقناع السلطات الأوروبية و باطرونا الشركات الكبرى (المالية والصناعية أساسا) بترك النهج النيوليبرالي المقوى منذ 2010. ونبه هنا إلى أن فرانسوا هولاند وميتيو رينزي. اللذان يقترحان بخجل إرشاء حزام التقشف. يبحثان في نفس الوقت عن تطبيق النموذج الألماني في بلديهما: تقليص متقدم لحقوق التفاوض الجماعي والحد من حماية المكتسبات العمالية11. إنهما ليسا حاليا حليفين لسيريزا ولن يكونا حليفين لبوديموس مسقبلا.

يجب أيضا. أخذ عنصر آخر بعين الاعتبار حينما نقارن وضع حكومة اليسار باليونان حاليا (أو وضع آخر مستقبلا) مع ما اعترض كلا من هوغو تشافيز (منذ 2000) وإيفو موراليس أو رابيل كورتيا. فانطلاقا من 2004. مكن ارتفاع أسعار المواد الأولية (البتروال.الغاز.المعادن...). التي تصدرها تلك البلدان. من الرفع المطرد للمداخل الضريبية التي استعملت في ارساء برامج اجتماعية موسعة ومشروع استثمار عمومية كبرى. لقد طبقت حكومات هذه البلدان الأندينية الثلاثة مشروعا يمكن أن نطلق عليه النيوكينزية التنموية12: استثمار عمومي كثيف. رفع الاستهلاك الشعبي. الرفع من الأجور الدنيا. التأميمات (في حالتي فينزويلا وبوليفيا) مع تعويضات سخية للمالكين المحليين أو للمواقع الأجنبية.

عرف القطاع الأكثر فقرا في الشعب تحسنا معتبرا في شروط حياته. كما تحسنت أيضا البنية التحتية لتلك البلدان. وذلك كله دون تضرر أرباح الرأسماليين المحليين (بل ارتفعت أرباح القطاع المالي الخاص). من البديهي ألا تستفيد حكومة يسار في بلد على هامش الاتحاد الأوروبي من نفس هامش المناورة مثلما حكومات تلك البلدان الأندينية. لأن البلدان الأوروبية المتواجدة على هامش الاتحاد تجد نفسها مسحوقة بنقل ديون غير قابلة للدفع. وتفكر السلطات الأوروبية في فرض كل ضغط ممكن. وقد اتضح ذلك من خلال رد فعل البنك المركزي الأوروبي في مواجهة اليونان مع بدايات فبراير 2015.

إن الخلاصة التي تفرض نفسها هي أن لا طريق سهل لإرساء برنامج اقتصادي واجتماعي يقطع مع التقشف والخصوصية. وعلى حكومات اليسار عصيان الدائنين والسلطات الأوروبية وأيضا صندوق النقد الدولي. إن أرادت البقاء ودية لوعودها الانتخابية. فهي تحضى بشرعية ودعم معتبرين. سواء في بلدها أم على الصعيد الأممي. ما يدل على درجة رفض التقشف والسياسات الأوروبية. وسيشكل رفض جزء كبير وجوهري من الديون العنصر المفتاح في استراتيجية هذه الحكومة13. ونفس الشيء بالنسبة لرفض الاستمرار في الخصوصية. وبالنسبة لإعادة تثبيت الحقوق الاجتماعية التي تأثرت بسياسات التقشف. إن هذه المزاوجة حيوية. لأننا نسمع من طرف الدائنين اقتراحات من قبيل تخفيض ثقل الدين على اليونان مقابل الاستمرار في سياسة الإصلاح (والتي لا تعني شيء سوى الإصلاحات المضادة. الخصوصية. تهشيش شروط الشغل. والأجهاز على الحقوق الاجتماعية...).

من الصعب أن نرى كيف لحكومة اليسار أن تتفادى تشريك القطاع البنكي (أي تأميم المساهمات الخاصة و تحويل الأبنك إلى خدمة عمومية تحت رقابة المواطن). واتخاذ الإجراءات الصارمة لمراقبة حرك الرساميل. وفرض ضريبة ممتلكات على 1% الأكثر غنى. ورفض ديون الترويكا المشروطة بالاستمرار في التقشف والخصوصية. ورفض الديون اللاشعرية في جلها. والغير مقبولة من وجهة نظر حقوق الانسان. وخاصة الكريهة منها. وتظل إحدى الوسائل المتاحة لحكومة اليسار بغرض الحصول على المشاركة والدعم الشعبي. وفي نفس الوقت تقوية موقعها أمام الدائنين. هي افتتاح الدين بمشاركة شعبية حيوية. بهدف تحديد الجزء الذي لا يجب سداده من الدين والذي يلزم رفضه. وسيكون كل شيء ممكنا انطلاقا من ذلك.

### تعريب المناضل-ة

- ثم تعريب النص اعتمادا على النص الاسباني الموجود على الرابط التالي في موقع اللجنة العالمية لإلغاء ديون العالم الثالث : <http://cadtm.org/Syriza-y-Podemos-Una-via-hacia-el>

هوامش:

---

1- للاطلاع على التجربة التشيلية : Frank Gaudichaud, Chili 1970- 1973: Mille jours qui ébranlèrent le monde, Presses universitaires de Rennes, 2013

2- بالنسبة لكوبا المسار فيها مختلف عن فينزويلا و الإكوادور و بوليفيا و الشيلي. إذ أن اليسار وصل إلى الحكم نتيجة كسبه لحرب مسلحة مدعومة من انتفاضة شعبية كبرى (اواخر 1958. أوائل 1959). أنظر من بين المراجع : حوار فيرناندو مارتينيز مع إريك توسان « Du XIXe au XXIe siècle: une mise en perspective historique de la Révolution cubaine » المنشور بتاريخ 24 ديسمبر 2014 في الرابط التالي <http://www.europe-solidaire.org/spi>

3- في البلدان الهندية (ذات غالبية هندية) المذكورة . و خاصة بالاكوادور و بوليفيا. من الأساسي أيضا دعم أشكال الملكية التقليدية للشعوب الأصلية (التي ما تزال محافظة. على العموم. على درجة عالية من الملكية الجماعية.

4- بفنزويلا. بدأت المعارك الأكثر عدوانية لليمين على مدى السنوات الثلاث الأولى من حكم هوغو تشافيز. و بالضبط منذ 2002. و قد اتخذ ذلك شكل مواجهات كبرى من قبيل انقلاب أبريل 2002. و الاضراب العام لديسمبر 2002-يناير 2003. و احتلال ساحة ألتاميرا بكركاس من طرف جنرالات قادة للمعارضة السياسية. و بدأ لهيب ذلك في التناقص بعد أغسطس 2004. بفضل تفوق لا في استفتاء تذكاري للرئيس تشافيز. و منذ ذلك الحين لا يزال اليمين يتحين الفرص من أجل استعادة المبادرة. لكن عجزه عن الحراك يتناقض بشكل ملحوظ. و منذ 2013. يشارك قسط كبير من الطبقة الرأسمالية بشكل حيوي في زعزعة استقرار الحكومة عن طريق خلق وضعية شح في المواد ذات الحاجة الأساسية. مثل الأدوية و عن طريق السوق السوداء.

5- أطلق اليمين بوليفيا معارك حقيقية ما بين 2007 و 2008 بعد أقل من سنتين من حكم مورالس. استعمل فيها العنف مرات عديدة و اختار استراتيجية المعارك المباشرة في 2008. ولم تتراجع حدة هجمات اليمين رغم الانتصار البين لإيفو موراليس في استفتاء أغسطس 2008 بنسبة 67,34 بالمائة. بل على العكس. تصاعدت حدة عنف اليمين أسابيع عديدة بعيد هزيمته في الاستفتاء. لأنه استشعر قدرته على جميع أغلبية في مقاطعات عديدة و حساسة شرق البلاد. و قد أدى رد الفعل القوي من طرف الحكومة و